

توسيع الحدود في إقليم كردستان والمواقف المحلية والاقليمية منه

أ.م.و. حارث قحطان عبر الله^(*) م.و.عباس فاضل عطوان^(**)

المقدمة:

تمثل حدود كردستان نقطة مهمة في الفكر الكردي، فهي تمثل بعث الأمل في إنشاء دولتهم القومية ، لقد أدت ظروف الحرب على الإرهاب في كل من العراق وسوريا وظهر ما يعرف إعلامياً بـ "داعش" ، وتشكيل جبهة عالمية في مقاتلته . ومع بوادر انهيار الدولة السورية وضعف الدولة العراقية في مجابهة " داعش" في بداية الأمر . أدت هذه الظروف الى ظهور دور إقليم كردستان في مجابهة " داعش" ، والمحافظة على الحدود الادارية في محافظات كردستان الثلاثة بالإضافة الى محافظة كركوك . أن ظروف الحرب على الإرهاب هتت ظروف دولية جديدة على ساحة الشرق الأوسط، مما سيولد مشاكل عديدة ما بين إقليم كردستان وحكومة بغداد المركزية ، فضلاً عن مشاكل اخرى بين الاقليم وسوريا وتركيا وايران . إذ أن الحرب على الإرهاب جعلت الدول حرة في مقاتلة الجماعات المعارضة تحت مسمى الإرهاب حسب تصنيف هذه الدول . فالجانب التركي يقاتل حزب العمال الكردستاني داخل حدود إقليم كردستان وهذه الحرب يمكن أن تتطور في مرحلة ما بعد "داعش" كما أن الحرب في سوريا متضاربة الرؤية ولم تحسم لجانب معين وموقف ايران من التطورات ما بعد داعش.

^(*) جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية.

^(**) جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية.

فضلاً عن المشاكل التي يمكن أن تظهر مع حكومة بغداد فيما بعد الحرب على داعش والتنازع حول الإماكن التي سوف تكسب فيما بعد .
وسوف نقوم بدراسة طبيعة هذه الاشكالية من خلال ثلاثة مطالب.
المطلب الأول: طبيعة الحدود .

المطلب الثاني: حدود كردستان في ظل الحرب على الإرهاب.

المطلب الثالث: مستقبل طبيعة حدود كردستان.

المطلب الأول: طبيعة الحدود

تعد الحدود سلاح ذو حدين مختلفين، أحدهما ايجابي وآخر السلبي يتجلى الجانب السلبي بالمشاكل السياسية ما بين الدول وما ينتج عنه من مشاكل متعددة الجوانب ، في حين يكون الجانب الايجابي للحدود متمثلاً في سياسات التكامل الاقتصادي بين الدول ، ولاشك ان هذا الجانب الايجابي له من الميزات ما يقلل المشاكل ذات النمط السياسي . وخير مثال على اهمية التكامل الاقتصادي الحدودي بين الدول وأثاره السياسية هو الاتحاد الاوروبي وكذلك منظمة النافتا بين الولايات المتحدة وكندا.
وللحدود ثلاث وظائف أو مهام تتمثل في ^١.

١- وظيفة الأمن والحماية ، سواء كانت هذه الحماية تتعلق بحرمه أراضي الدولة وحمايتها ضد أي هجوم مفاجئ ، أو تتعلق بالجوانب غير الامنية والسياسية كأن تكون في الاقتصاد وثقافة وغيرها .

٢- بما ان الحدود تكون دائماً خزين الثروات القومية للدول ، فيكون للحدود دوراً مهماً في اقتصاد الدولة وهذه وظيفة اقتصادية للحدود.

٣- وتتمثل الوظيفة الثالثة بما تشغل من الحيز المكاني والتي تمثل سيادة الدولة في نطاقها الاقليمي .

¹ - احمد عبد الونيس شتا ، حدود مصر الجنوبية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٥ .

ومن ثم يمكن القول ان حدود الدولة هو ذلك الحيز المكاني الذي تشغله الدول في محيطها الاقليمي والدولي ، وهنا تكمن مسألة مهمة تتمثل في امن حدود تلك الدولة وهي مسألة تمس الأمن القومي لها ، فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة على نحو ما تشير اليه تعبيرات " الحدود المصونة " أو " الحدود الآمنة " أو " الحدود الحمراء " ^١.

أن مفهوم أمن الحدود يقوم على افتراضين اساسيين هما .

١- طبيعة التهديد الأمني وهي تنبع من جميع المشاكل ذات الصلة الامنية كعمليات المسلحة عبر الحدود " الارهاب " او شبكات التهريب سواء للأفراد او الجماعات.

٢- جوهر التهديد الأمني ويتمثل بالعدوان المسلحة من قبل دولة او مجموعة دول .

ويتجلى هذان الافتراضان بالتعريف الذي قدمه ليبمان **Lippmann**، ان الدولة تكون امنة متى ما تحقق انتصار ارادتها ^٢.

وعموماً فتحدد مفهوم الأمن وفقاً لهذا الاتجاه يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديد الخارجي استخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديد الخارجي وضمان استمرار تلك المصالح ^٣. وهذا يعني أن التهديدات للأمن الدول وبالاخص للحدود هو ذات مفهوم أمني من خلال العدوان الخارجي على الدولة ، إلا أن مفهوم أمن الحدود أصبح الآن أكثر سعة من المفهوم التقليدي .

أو بعبارة أخرى تعدد مصادر التهديد الأمني للحدود دولة ما اذا أن التطور في الاحداث جعل هذا التهديد قد يحصل من جماعات أو فواعل غير دولية ، أما من خلال الجماعات العابرة للحدود أو من خلال مفاهيم غير عسكرية بحثه كالتهريب

^١ - د. محمد عبد السلام، أمن الحدود في المنطقة العربية، مركز الخليج للبحوث الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢.

^٢ - جون بليس، ستيف شميث ، عولمة السياسة العالمية ، مركز الخليج للبحوث ، الامارات ، ٢٠٠٤، ص ٤٢١.

^٣ - ثامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ، ١٩٨٥، ص ٢٤.

والهجرة الغير شرعية ، وان كانت كل المصادر سواء كانت عسكرية أم غير عسكرية هو تهديد للأمن الحدود .

أن مفهوم أمن الحدود التقليدي وكما يعرفه عبد الوهاب الكيالي هو المحافظة على سلامة اراضيها وصيانة استقلالها السياسي والاقتصادي^١.

لكن في المقابل ان مفهوم أمن الدول وأمن الحدود برزت فيه عدة تغيرات نتيجة التطورات التكنولوجية والاتصالات حسب مفهوم ،جون بيرتون " John Burton"^٢. ولذلك فان أمن الحدود أرتبط بعدة دلالات ومنها.

١- صورة التحولات عبر الحدود مباشرة (السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية) .

٢- التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصادياً، وقيماً، وأمنياً.

وبعبارة أخرى لم تعد الظاهرة الأمنية المعاصرة بأبعادها المختلفة محدداً بنطاق الحدود الإقليمية للدولة ، لكن يبدو أن الامر اصبح اكثر تعقيدا نتيجة تشابك العلاقات الدولية ما بين الدول ، ومن ثم أصبحت التهديدات الأمنية تنتقل من الحيز المكاني للدولة الى غيرها من الدول في اطار اقليمها ومن ثم تتعدى الاطار الاقليمي الى الدولي . كما في حالة العمليات الارهابية وتجارة المخدرات والقرصنة البحرية وتهريب السلاح وغيرها من الظواهر الأمنية التي أصبحت تهدد امن الدول^٣. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم مصادر التهديد الأمني للحدود العوامل الداخلية مما يلي .

١- مصادر تهديد أمنية ، ما ينتج عنها من مشاكل طائفية وعرقية .

٢- مصادر تهديد اقتصادية واجتماعية ناتجة عن عمليات التهريب الاقتصادي ومشاكل اللجوء والنزوح والهجرة الغير شرعية.

^١ - د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩، ص٣١.

^٢ - محمود حيدر ، السيادة الدولية في تحولات العولمة : الدولة المغلولة ، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١٠٠، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ٤٨.

^٣ د. محمد سعد ابو عامود ، المفهوم العام للأمن ، مركز الاعلام الأمني ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٣.

المطلب الثاني : حدود كردستان في ظل الحرب على الإرهاب

افترزت الحرب على الإرهاب وداعش واقعاً جديداً لحكومة إقليم كردستان من خلاله أصبحت المواجهة مباشرة ما بين " داعش " وإقليم كردستان ولا سيما في كل من محافظتي نينوى وكركوك وهو واقع افترزته انهيار القوات العسكرية الحكومية ولا سيما في مدينة الموصل .

حيث استطاعت قوات البيشمركة صد هجمات " داعش " في بداية الأمر ومن ثم استطاعت القوات البيشمركة الكردية كسب بعض المناطق والتي كانت قبل احداث ١٠ حزيران ٢٠١٤ ، واقعة خارج السيطرة الامنية لقوات إقليم كردستان .

أولاً: الموقف الداخلي .

يقول نيجيرفان البارزاني، إن استقلال إقليم كردستان، من حق الشعب الكوردي، وحق تقرير المصير من اهداف الشعب الكوردي، اذ اصبح مفهوم جغرافية الدم من معطيات الحالة في دول الشرق الأوسط . ويجب بعد انتهاء داعش، أن ننهي موضوع الحدود الذي حددته قوات البيشمركة بدمائها، وعليه يتم تحديد حدود كردستان التي حررت بدماء البيشمركة بعد مرحلة داعش، سواء بقينا في الحدود العراقية، أو البقاء كإقليم كونيڤيدرالي^١.

حيث يرى الساسة الكرد أن إقليم كردستان عامل استقرار للعراق وأن كردستان ليس احد المشاكل التي يمر بها العراق وياملون الساسة الكرد بعراق جديد يعتمد على القوانين والدستور بعد عام ٢٠٠٣، ولكن لم يتكون هذا العراق، وهناك تغير في مفهوم العراق قبل وبعد احداث سقوط الموصل ، ولا يمكن العودة إلى الوضع الذي كان فيه الكرد عام ٢٠٠٣، وان الاختيار ما بين الاستقلال والكونفيدرالية سيحدد مصير التفاهم مع الحكومة الاتحادية.

¹ - نيجرفان البارزاني " علينا ان نحدد حدود إقليم كردستان بعد التخلص من تنظيم داعش ، ٢٥/٦/٢٠١٦ .

<http://www.rudaw.net/arabic/kurdistan/2407201610>

في هذا الصدد قالت صحيفة التايمز البريطانية " إنه في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية ، انه بعد انسحاب القوات العراقية من الموصل أصبح هناك منتصر واحد ضمن الحقائق الجغرافية وهو ان اقليم كردستان وقواته المسلحة هو الراح ويسيطر بنسبة ٤٠%^١.

وفي حقيقة الصراع الدائر بين حكومة بغداد وإقليم كردستان ، يكمن صراع حول المناطق الجديدة التي كسبتها حكومة الإقليم في الموصل وكركوك ، وفي تصريحات لإكثر من مسؤول عراقي يسمي كسب المناطق الجديدة لصالح الإقليم بأنه احتلال . وهو ما يرفضه رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني بالقول ان الاكراد يحتلون بعض المناطق ان هذه المناطق ذات تاريخ كردي شأنها في ذلك شأن مدينة كركوك وهي مدينة كردية لاجدال في ذلك^٢.

وفي هذا الصدد يقول لاهور شيخ جنكي مدير وكالة المالية والمعلومات في إقليم كردستان ان نتائج المتحققة من تحرير مدينة الموصل من داعش سيكون له نتائج مؤثرة في إقليم كردستان باعتبار ان قوات البيشمركة هي واحدة من القوات التي ستساهم في تحرير مدينة الموصل^٣.

وهو ما يعني حسب ريناد منصور الباحث في مركز كارينغي للشرق الأوسط " ان دلالات ماسيحدث في الموصل في خاتمة المطاف لن تقتصر على الموصل وحسب . فقد يكون ذلك ، بالنسبة الى الكرد على وجه الخصوص بمثابة الاختيار النهائي لمدى قدرة العراق على إدارة مجتمعاته المحلية بتنوعاتها الطائفية والعرقية بصورة فعالة ، وأداء وظائفه باعتباره دولة فيدرالية . إذا الكرد يخططون للمستقبل من الآن "^٤.

^١ - تايمز البريطانية ، ٢٧، شباط ٢٠١٥ .

^٢ - المصدر نفسه .

^٣ - لاهور شيخ جنكي ، البيشمركة القوة الوحيدة في المنطقة التي دحرت تنظيم داعش الإرهابي ، سارا بريس ، ٢٤/٥/٢٠١٦ .

^٤ - ريناد منصور ، الموصل مابعد الدولة الإسلامية : استراتيجية إقليم كردستان، مركز كارينغي للشرق الأوسط ، ١٢/٥/٢٠١٦ .

هناك عامل اخر يرغب الاقليم في ابعاد النفوذ السياسي والعسكري لحكومة بغداد عن حدود الاقليم ، لاسيما في سلسلة التجارب والمشاكل التي خاضها الاقليم مع حكومة بغداد ، وقد عبر مسؤول في مجلس أمن إقليم كردستان عن هذا الموقف خير تعبير عندما قال لمجلة نيوزويك أن مكونات الشعب العراقي لا يثقون ببعضهم مما ادى الى فشل فكرة مركزية الحكومة ، وعليه يجب ان يعطي الحل للبدل وهو ان تنظم الحافظات شؤونها بنفسها^١.

فإقليم كردستان وضع شعار حق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على الطاولة ، وما دعوة مسعود البرزاني إلى استفتاء على المصير إلا تعبيراً عن التطلع الى مثل هذه الدولة، والذي حصل يوم ٢٥ ايلول، حيث جاءت النتيجة لصالح الاستقلال ونسبة ٩٢% لاسيما في ظل قناعته بأن العلاقة مع بغداد لم تعد مجدية مع تراكم الخلافات معها ، وسيطرة الإقليم على المناطق المتنازع عليها عقب سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية " داعش" على الموصل وتحرير البيشمركة للعديد من المناطق ، حيث أصبح إقليم كردستان، أكثر من إقليم واشبه بدولة. على أرض الواقع حيث نجحت حكومة كردستان في تصدير النفط لأول مرة، ودون موافقة الحكومة المركزية في بغداد.

على امتداد الخط الفاصل الذي يلتقي عنده سكان العرب من الكرد والعرب ، تعد كركوك من أعقد القضايا الخلافية بين القيادة الكردية والحكومة المركزية ، وهي بموقعها الجيوستراتيجي ، وثرواتها النفطية ، وتنوعها الاثني تمثل تجسيدا للتوترات المستمرة لاسيما في ظل غياب حل وسط يقنع الجميع بما في ذلك الكرد بقبولا بدلاً عن التمسك بمطالبهم القصوى ، ومطالب الكرد تتجسد في تحديد حدود إقليم كردستان لتضم فضلاً عن المحافظات الكردية الثلاث كل من كركوك والمناطق المتنازع عليها في

^١ - المصدر نفسه .

^٢ - نتائج استفتاء كردستان العراق ٩٢٠٠% ايدوا الانفصال.

<http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/2017/09/27>.

كل من الموصل وديالى وصلاح الدين وحتى واسط وهي تمتد تقريباً عبر حقول النفط ومخزونات المعروفة وغير المستغلة^١.

المطالب باستقلال الإقليم بدأت تتزايد تدريجاً منذ العام الماضي، في ضوء التطورات الأمنية والسياسية الجارية في العراق، واحتلال «داعش» لمساحات شاسعة من البلاد واقترب الخطر من حدود غرب وجنوب إقليم كردستان بالإضافة، ان بروز المشاكل المتعلقة بين الطرفين وازمة الثقة في علاقتهما وما نتج عن ظهور مشكلة الموازنة او مشكلة تصدير النفط والذي يعد مهماً لاقتصاد الإقليم ومن المؤكد أن احتدام الصراع الداخلي في العراق عموماً وصعوبة حل المشاكل، وتحديدًا بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، شكلاً مبرراً رئيسياً للإقليم في الذهاب بعيداً وطلب إعلان الاستقلال.

فالخبير في الشؤون السياسية، ريبوار كريم، أوضح في حديث لـ "الأخبار" أن السيناريو المطروح حالياً لإعلان الدولة الكردية، يبدأ بالاستقلال الاقتصادي أولاً، وبعدها يتجه نحو الاستقلال السياسي والجغرافي^٢.

أعلنت الحكومة العراقية أنها لن تجري محادثات مع حكومة إقليم كردستان فيما يخص نتيجة الاستفتاء على الاستقلال الذي أجري الاثنين، معتبرة إياه « غير دستوري ». وقال رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إن الحكومة المركزية في بغداد لن تجري محادثات مع حكومة إقليم كردستان بشأن نتيجة الاستفتاء « غير الدستوري » على الاستقلال الذي عقد الاثنين في شمال العراق، مضيفاً في كلمة بثها التلفزيون العراقي « نحن غير مستعدين أن نتناقش أو نتحاور حول نتائج الاستفتاء لأنه غير دستوري وغير شرعي »^٣.

^١ - قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها . افكار حرة.

http://afkarhura.com/v1/index.php/home?option=com_content&view=article&id=11389:2015-06-03-19-02-17&catid=8:makalatseasea&Itemid=3.

^٢ - أكراد العراق يبحنون " إعلان الاستقلال " ، <http://al-akhbar.com/node/235497> .

^٣ - مواقف دولية رافضة ومتخوفة من نتائج استفتاء كردستان العراق .

كما حضرت الطيران الدولي في كل من مطاري اربيل وسليمانية ، وانها لا تتفاوض مع حكومة اقليم كردستان الا في ضوء شرطين هما الاحتكام الى الدستور العراقي والغاء نتائج الاستفتاء.

ثانياً: الموقف الاقليمي.

يتسم الموقف الخارجي بالموقفين التركي والايراني من تطورات الاحداث في العراق وكردستان واتساع نطاق إقليم كردستان في ضم مناطق جديدة على حسب الحكومة المركزية في بغداد ، ولاسيما ان كلا البلدين فيهما اقلية كردية ، وسوف نستعرض موقف الدولتين .

١- الموقف التركي .

بعد فرار الجيش العراقي من الموصل امام قوات تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) في ١٠ يونيو/حزيران . طلب مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان العراقي من البرلمان الكردي في اربيل الاعداد لاستفتاء على الاستقلال، وعلى الرغم من تركيا اليوم تجمعها بكردستان العراق علاقات اقتصادية وثيقة من خلال أنابيب النفط الجديدة التي تمر إلى تركيا، واليوم مع تصاعد قوة «داعش» تلعب كردستان العراق دور المنطقة العازلة التي تفصل تركيا عن باقي العراق المضطرب^١.

وبالنسبة لانقرة ، فإن مبدأ تقسيم العراق أمر مرفوض لما يمكن أن يسببه من فوضى قد تنعكس عليها، فضلاً عن الانعكاسات السلبية المباشرة على الملف الكردي الداخلي، وهو ما يجعلها تعتبر الاستفتاء "مسألة أمن قومي"^٢.

ولذلك تتصاعد التصريحات والمواقف التركية ، حيث بدأت بتحذير وزير الخارجية من "حرب أهلية عراقية"، مروراً بتهديد رئيس الوزراء بـ"الردود التركية" وتقريب موعد

<http://almouwatin.com/2017/09/26>

^١ - دويل مكماتوس ، الزمة العراقية تحالفات جديدة ، جريدة الاتحاد الاماراتية ، ٢٤ يونيو ٢٠١٤.

^٢ - سعيد الحاج ، خيارات تركيا بشأن استفتاء كردستان العراق.

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/9/19>

اجتماع مجلس الامن القومي إلى تاريخ ٢٢ سبتمبر/أيلول الجاري، ووصولاً لإجراء القوات المسلحة التركية تدريبات عسكرية قرب معبر الخابور الحدودي مع العراق. رغم حرص أنقرة على العلاقات الجيدة التي تربطها بالبارزاني، فإنها تلمّح وتصرّح بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام مشروع "إعلان دولة مصطنعة" على حدودها، حيث تملك عدة أوراق ضغط فاعلة في مواجهة الإقليم، أهمها:

أولاً، الملف الاقتصادي حيث تعتبر تركيا الرئة التي يتنفس منها الإقليم -في ظل خلافاته مع الحكومة المركزية- عبر التجارة البرية البينية، ومرور خطوط النفط عبر أراضي تركيا إلى العالم الخارجي. ومع تهديد طهران بغلق الحدود البرية مع الإقليم، وفي ظل حديث أنقرة عن "ردود فورية" على الاستفتاء إن تم؛ يمكن تصور أن الملف الاقتصادي سيكون ذا أولوية.

ثانياً، العلاقات السياسية، حيث تربط أنقرة اربيل منذ سنوات علاقات طيبة تقترب من التحالف، على خلفية التوافق في مواجهة العمال الكردستاني والخلافات المشتركة مع بغداد، ويمثل احتمال تخفيض أو اهتزاز هذه العلاقات ورقة ضغط بيد أنقرة.

ثالثاً، القوة العسكرية، وهي ورقة لم تلّجّ بها أنقرة إلا مؤخراً إلا أنها كانت ماثلة دائماً من خلال الوجود العسكري في معسكر بعشيقية والعمليات الجوية المتكررة ضد معازل الكردستاني في جبال قنديل.¹

٢- الموقف الإيراني .

يتجلى الموقف الإيراني في عدة قضايا اتجاه إقليم كردستان وحدودها ، اوبمعنى توسيع حدود اقليم كردستان، وينبع الموقف الإيراني من استراتيجية ايران اتجاه دول المنطقة والاقليم .

هناك تحدي اقليمي يتصاعد أثره على العلاقات بين اقليم كردستان العراق وايران وهو نشاط الاحزاب الايرانية الكردية المعارضة وطبيعة علاقاتها مع حكومة الاقليم والحزب الديمقراطي الكردستاني والموقف الإيراني ازاء نشاطاتها المعادية في ايران.

¹ المصدر نفسه.

ومرة اخرى تتجدد المواقف الايرانية وهو مواقف شبيه نوعا ما بالمواقف التركية والمتعلقة والمعبرة عن خشيتها على الامن القومي الايراني وتحذر بالوقت نفسه من مغبة الاضرار به عبر التحذيرات التي يطلقها مسؤولين امنيين ايرانيين تجاه حكومة اقليم كردستان^١.

حيث بدأت ايران تصعد الموقف اتجاه اقليم كردستان وتعود ذريعة المواقف التصعيدية والتهديدات الايرانية لاقليم كردستان الى وجود مقرات لكثير من تلك الاحزاب الكردية الايرانية المعارضة داخل اراضي الاقليم ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني (حدكا) وعصبة كادحي كردستان (كومله) وحزب الحياة الحرة (بزاك) وحزب كردستان (باك) وتقع مقرات اثنين من تلك الاحزاب في مدينة كويسنجق التابعة لمحافظة اربيل ومنطقة زركويز التابعة لمحافظة السليمانية^٢.

يستشعر الساسة الاكراد في اقليم كردستان، من الموقف الايراني، حيث يعتبرون أن ايران هي العدو رقم واحد ضد انفصال الإقليم من العراق وبدأت اصوات الساسة الكرد، بأتهم ايران انها تعارض حق تقرير المصير التي اقترتها المواثيق والمعاهدات الدولية هذه الاتهامات كما نسمعها اليوم وبصوت عال نابعة من صراحة السياسيين الايرانيين على قمة الهرم من معارضتهم لمثل هذه الخطوة التي تهدد الاستقرار في ايران المنطقة بأسرها^٣.

لاشك ان للبعد العقائدي، دور مهماً في رفض توسيع حدود اقليم كردستان او الانفصال الكلي، فالاستراتيجية الايرانية تحاول تحقيق الهلال الشيعي والممتد من ايران ومرورا بالعراق ووصولاً الى سوريا ولبنان. إذ إن ثمة مصلحة استراتيجية إيرانية

^١ - د. حسين احمد السرحان، المعارضة افيرانية والعلاقات بين ايران واطليم كردستان العراق، ١٠/١١/٢٠١٦. <http://www.akhbaar.org/home/2016/11/220124.html>.

^٢ - المصدر نفسه.

^٣ - حمزه الجناحي، موقف ايران من انفصال الإقليم، صحيفة الزمان، ١٤/٦/٢٠١٥.

ترى في العراق منطلقاً مهماً للتوغل الإيراني في باقي دول المنطقة، سواء باتجاه سوريا، أو لبنان، والأردن ودول الخليج^١.

حيث استند الدور الإيراني في العراق إلى البعد العقائدي المذهبي، ويتمثل هذا الموقف المذهبي بحجة حماية الأماكن والمزارات الدينية الشيعية في العراق، والزوار الإيرانيين الوافدين إليها.

على هذا الأساس لا تبدو إيران متحمسة للدعوات التي تطلقها بعض الأطراف العراقية لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات كردية في الشمال، وسنية في الوسط، وشيعية في الجنوب، إذ إن ذلك يمكن أن يهدد مصالحها على المدى البعيد، لاسيما لجهة الارتدادات الداخلية المتوقعة لهذا الخيار، فضلا عن أن إيران تطمح ببقاء بالنفوذ في العراق نفوذا إيرانياً خالصاً بعيداً عن النفوذ المتوقع لأمريكا أو دول اقليمية متنفذة ترغب بادورا سواء في العراق أو سوريا مثل تركيا والسعودية هذا من جانب، ومن جانب آخر في حيث ربما يعزز استقلال اقليم كردستان العراق من طموحات أكراد إيران في تأسيس دولة كردية، بما قد يخلق حالة عدم استقرار داخل إيران في الوقت الحالي. ومن هنا، يمكن تفسير حالة التوتر التي اتسمت بها العلاقات بين إيران ورئيس إقليم كردستان العراق، مسعود برزاني، بسبب التلميحات المتكررة التي وجهها الأخير بخصوص إمكانية تأسيس دولة كردية في الشمال^٢.

وكان نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني سردار حسين سلامي، قد هدد في خطبة صلاة الجمعة، ١-٧-٢٠١٦، قادة اقليم كوردستان بالالتزام بتعهداتهم، محذراً بـ"تدمير كل نقطة تشكل تهديدا على الجمهورية الاسلامية الايرانية، بدون اي تردد"^٣.

ثالثاً : الموقف الدولي.

^١ - معمر فيصل الخولي، التغلغل الإيراني في العراق.. الدوافع والأشكال والتأثير، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦/٦/١١ م.

^٢ للمزيد انظر: المصدر السابق، وحمزه الجناحي، مصدر سبق ذكره.

^٣ - حكومة إقليم كردستان ترد على تهديدات الحرس الثوري الإيراني، ٢٠١٦/٧/٢.

تتلخص السياسة الأمريكية في العراق بمشروع نائب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" عام ٢٠٠٦ الذي يسعى لتقسيم العراق الى ثلاث مناطق هي: اقليم كردستان، الاقليم السني والاقليم الشيعي. وفي الواقع ان تقسيم الدول الاسلامية يصب في خدمة امن الكيان الإسرائيلي وهذا ما تسعى له امريكا. ولكن نظرا لوجود المعوقات الكثيرة لتحقيق هذا المشروع لذلك تتلاعب امريكا بهذا الملف لتحقيق اهدافها بشكل او بآخر. والموقف الغربي تجاه اقليم كردستان ايضا لطالما ارتبط بمصالحها وهي تتبع الحيلة في التعامل مع هذا الموضوع لتحقيق مكاسب اكثر من خلال استغلال الاكراد^١. لكن بشكل عام امريكا منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان تظاهرت بدعم بقاء اقليم كردستان ضمن العراق وبالرغم من وجود مطالبات في واشنطن بشأن اعادة النظر في هذه السياسة لكن السلطات الأمريكية تدعم عدم تغيير خارطة الحدود العراقية وتتفق الدول الغربية في هذا الشأن مع السياسة الأمريكية تجاه كردستان.

واجه مشروع الاستفتاء الذي اعلن عنه البارزاني ردود افعال سلبية من قبل الدول الغربية. فقد حذر وزير الخارجية الالمانى "سيغمار غابرييل" من تبعات هذا المشروع واعتبره خطوة غير صحيحة ممكن ان تؤدي الى تردي الاوضاع في بغداد واريل معاً. كما عبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن قلقها من هذا الاستفتاء وادعت انه اجراء خاطيء في مسير محاربة تنظيم داعش التكفيري واكدت هذه الوزارة في بيان لها دعم الحكومة الأمريكية لعراق ديمقراطي موحد ومستقر. كما صرح القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني اريز عبدالله: ان ١٨ قنصل من الدول الأوروبية عبروا عن رفض دولهم لمشروع انفصال كردستان خلال اللقاء مع المكتب السياسي للحزب المذكور. اما الموقف الروسي ازاء الاكراد فهو معقد. تاريخيا لروسيا علاقات ودية مع الاكراد وكانت روسيا من اوائل الدول التي افتتحت لها قنصلية في اربيل. مع ذلك

¹ -الموقف الغربي ازاء استفتاء كردستان العراق .

موسكو ترفض اتخاذ اربيل قرارا فرديا بشأن استقلال كردستان واكدت ان دعمها للانفصال يتوقف على تأييد حكومة بغداد لذلك.¹

المطلب الثالث: مستقبل طبيعة حدود كردستان.

هناك وضع معقد في مسألة انفصال الاقليم عن العراق واستقلاله ، فعندما قرر برلمان الإقليم إجراء استفتاء للانفصال عن العراق في صيف عام ٢٠١٦^٢، عول الكثير من الساسة الكرد ومعظم الشعب الكردي بل حتى بعض المراقبين السياسيين، أن مسألة إنشاء دولة كردية كانت مسألة وقت ليس إلا. لكن القيادة الكردية ذهبت مرة أخرى لاستئناف المفاوضات مع الحكومة المركزية في بغداد³، واستشعرت ان الابقاء على الوضع الحالي في ظل الظروف المحيطة بالعراق والشرق الأوسط هو الاختيار الأفضل والمشاركة مع القوات العراقية في محاربة تنظيم الدولة " داعش " وتحسين حدودها . بالإضافة الى تحسين وضعهم الاقتصادي في ظل الازمات الاقتصادية والتي يعاني منها العراق بصورة عامة وإقليم كردستان بصورة خاصة ، حيث تأتي نسبة موازنة اقليم كردستان من الموازنة العامة في قائمة الخلافات العالقة بين أربيل وبغداد، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التوسط بين الطرفين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة اقليم كردستان لحل تلك الخلافات ، والتي ستمكّن الكرد من تحسين وضعهم الاقتصادي دون الارتهاق لتركيا في مشاريعهم المستقبلية بما فيها مشروع الاستقلال في حال عدم التجانس الوطني مع بغداد. إلى جانب ذلك، يأتي موقف القيادة الكردية ولاسيما الحزبين الرئيسيان ، لم يكن ذات خطاب موحد في مواجهة حكومة بغداد كما كانت في السنوات الماضية . ربما عكست المشاكل الداخلية بين الاحزاب الكردية في مسألة رئاسة إقليم كردستان على الوضع الخارجي في مواجهة حكومة المركز ، أو مع دول الجوار؛ فالحزبان الرئيسيان في الإقليم: الديمقراطي

¹ - المصدر نفسه.

² - "Iraq's Kurds push for independence referendum", Aljazeera, July 4, 2014

³ - "Kurds agree to postpone independence referendum", The Star, September 5, 2014

الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مختلفان تمامًا على شكل العلاقة مع الحكومة المركزية. بالإضافة إلى ذلك، الاتحاد الوطني الكردستاني، بقيادة الرئيس العراقي السابق جلال طالباني، عارض بشدة فكرة إنشاء دولة كردية في الوضع الراهن¹. مبررًا ذلك بأن الظروف الإقليمية لا تسمح بقيام كيان كردي مستقل. يمكن القول ان ازمة الاستفتاء في اقليم كردستان يمكن ان تؤدي مستقبلاً الى احدى المشاهد التالية.

اولاً: إن الوعي الكردي وصل الى مرحلة لا يتحمل معها أن يستمر الكرد بلا كيان قومي يمثلهم في البيئتين الإقليمية والدولية، لأن للكرد مؤسسات دولة من جامعات ومراكز بحوث وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ومؤسسات عسكرية وأمنية وعلاقات دولية. وهو ما يجعلهم أكثر تماسكاً بنتائج الاستفتاء، على الرغم من جملة المعوقات الاقتصادية والسياسية والمالية والمتمثلة شبه اقتصادية متمثلة بغلق المعابر الحدودية من جهة ايران وتركيا وحظر الطيران الدولي في مطاري اربيل والسليمانية وبعض الاجراءات المالية المتخذة من قبل الحكومة والبرلمان العراقي .

ثانياً: إن الحكومة الاتحادية العراقية ينخرها الفساد وسوء إدارة الدولة وضعف المشاركة وحكم القانون والمواطنة والمساواة، وهي منغمسة في أنشطة إقليمية لا تعطي للعراق قدرة على الاستقلال بقراره السياسي، ولا يمكن ان يتغير حال العراق خلال العقد القادم، لأن هناك استمرارية بالأشخاص والنهج السياسي، وعليه سيكون الاستمرارية بوضع العراق مسألة شبه حتمية ودعوات الإصلاح، مهما كان طرحها ومضمونها، ثبت إنها تكاد تكون شكلية، بلا قيمة فعلية لها على أرض الواقع. لكن هذا لا يستبعد ان تقوم الحكومة المركزية في بغداد من الالتجاء الى الخيار العسكري لاسيما مع اقتراب معركة العراق مع تنظيم داعش في مواقعه الاخير في الحويجة التابعة لمحافظة كركوك

¹ -سيروان قجوا، مستقبل الاكراد في ظل صعود تنظيم الدولة الإسلامية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/١٠/١٥.
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/20141015101321937850.html>

وهي فرصة مواتية للحكومة العراقية في فرض سلطتها على مدينة كركوك والغنية بالنفط والتي فقدتها بعد احداث ١٠ حزيران ٢٠١٤

ثالثاً: إن القوى الإقليمية لا يمكنها كبح الكرد العراقيين، فخير الاجتياح العسكري من قبل تركيا او ايران او كليهما غير مقبول دولياً وحتى داخلياً من قبل الحكومة العراقية لان ذلك يعكس ضعفها، وكل ما تستطيع فعلهم هو دفع الكرد الى صعوبات من خلال الاجراءات السياسية والاقتصادية وبعض الاجراءات العسكرية المتمثلة بقصف المناطق الحدودية ، ودفعهم بخيار القبول باقليم واسع الصلاحيات بدلاً عن الاستقلال.

رابعاً: يمكن لبعض القوى الدولية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبعض المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة من طرح مبادرات بين الحكومة المركزية في العراق وحكومة اقليم كردستان يتم فيها تأجيل أو إلغاء نتائج الاستفتاء والدخول بمفاوضات مع الحكومة المركزية في بغداد برعاية اطراف دولية ضامنة، وهذا قد يؤدي الى خلق نظام جديد في العراق يتكون بالأساس من إقاليم في الشمال والوسط والجنوب متساوية الصلاحيات مع احتفاظ ببغداد بوضع خاصة باعتبارها عاصمة العراق

الخاتمة :

يتضح مما تقدم إن الظروف الحالية والتي صاحبت الحرب الدولية ضد الإرهاب بعد ظهور " تنظيم "داعش" وتعافي العراق من خلال تحقيق انتصارات واسترجاع اراضيها من قبل التنظيم المذكور، ادت الى ظهور مشاكل جديدة متمثلة بمحاولة اقليم كردستان الانفصال والاستقلال عن العراق بعد ما قام باستفتاء في ٢٥ من ايلول ٢٠١٧ ، مستغل بضم بعض المناطق المتحررة من قبل تنظيم داعش والتي تتمسك بها حكومة اقليم كردستان باعتبارها تلك الحدود رسمت بالدم ولا يمكن التنازل عنها ، وهو ما سيخلق مشاكل داخلية واقليمية جمة قد تؤدي الى ان يدخل العراق بقتال وحرب اهلية، فهل تستطيع السياسة العاقلة من كبح وجموح الحرب الاهلية في العراق.